الثورة والتحول الديمقراطي
فى دول الموجة الرابعة للديمقراطية
(دراسة للثورات الانتخابية)

د. اشرف محمد عبدالله ياسين
أستاذ مساعد العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية
قائم بعمل وكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة بجامعة دمنهور

مقدمة :-

يرى البعض أن انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الشيوعية فى أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ترك تغيرات جذرية فى عملية التحول الديمقراطى، دعت بعض الباحثين لوصف هذه المرحلة بالموجة الرابعة للديمقراطية. إلا أن العديد من الباحثين رفض هذا الرأى واعتبر التحولات الديمقراطية التى لحقت بأوروبا الشرقية فيما بعد عام ١٩٨٩ جزءا لا يتجزأ من الموجة الثالثة لأنه تبعا للإطار الفكري الذى وصفه "**Samuel P. Huntington**" لم تظهر أى موجة تطيح بالموجة الثالثة وأن المرحلة الممتدة ما بين عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٩ بأكملها هى مرحلة توسع ديمقراطى مستمر. ووفقا لذلك اعتبر بداية الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى ما شهدته دول الاتحاد السوفيتى السابق من تحول ديمقراطى بداية من سلوفاكيا عام ١٩٩٨، ومرورا بالثورات الانتخابية فى كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا[١].

وبالتالي صاحب فترة الحرب الباردة منذ التسعينيات وخاصة فى العشر سنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين تفاؤل بظهور ديمقراطيات جديدة وانتشار الديمقراطية فى دول تعانى من الاستبداد لفترات طويلة، حيث استطاعت العديد من هذه الدول وخاصة فى دول أوروبا الشرقية التخلص من نظم الحكم الاستبدادية سواء عن طريق الثورات أو عن طريق صناديق الانتخابات بإجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل نتائجها النظام الحاكم، وهو ما دفع مؤسسات مراقبة الديمقراطية العالمية بوصف هذه الدول بأنها دول ديمقراطية كليا أو جزئيا بعد إجراء انتخابات توصف بأنها ديمقراطية. وهذا ما يدفع البعض لرفض

فكرة تراجع الديمقراطية استنادا إلى تعثر هذه الدول حيث إنها لم تكن دول ديمقراطية وإنما دول حدودية "**borderline cases**" أو دول متأرجحة، أى إنها تقع فى مساحة وسط ما بين الوصف بأنها ديمقراطية وغير ديمقراطية، وأن تعثر أو انهيار الديمقراطية بها لا يعد دليلا على تراجع الديمقراطية فى ظل حالات أخرى تشهد تقدم ديمقراطى(٢).

ورغم هذا الرأى الرافض لتراجع الديمقراطية، يرى البعض أن تعثر بعض هذه الدول وخاصة دول الموجة الرابعة للديمقراطية فى تحقيق الديمقراطية يشكل دليلا على تراجع الديمقراطية فى العالم، حيث هناك معدل واضح متسارع للانهيار الديمقراطى وعدم استقرار الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور الدول المتأرجحة وتعمق الاستبداد والسلطوية فى بعض الحالات، فضلا عن الأداء الضعيف للدول الراسخة ديمقراطيا فى دعم الديمقراطية بشكل أكثر فاعلية فى الخارج، وهذا الأمر أدى إلى إنشاء نظم سياسية هجين. وبالتالى لم تستطع دول الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى من تحقيق الديمقراطية مثل أوكرانيا وجورجيا وإن استطاع بعضها أن يصنف ضمن الدول الحرة مثل صربيا وكرواتيا(٣).

وفى الحقيقة ورغم الاختلاف الظاهر بين الرأيين السابقين إلا أنه لا يوجد خلاف فى جوهر كل منهما، حيث يستبعد الرأى الأول تلك الدول التى بدأت التحول الديمقراطى بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فلا يكفى إجراء الانتخابات لتصنيفها دولا ديمقراطية وفقا لمؤسسات مراقبة الديمقراطية، فى حين اعتبر الرأى الثانى هذه الدول بدأت التحول الديمقراطى وتعثرت وتراجعت الديمقراطية بها. وهذا الأمر يقودنا إلى الثورات الانتخابية وما توصلت إليه من نتائج فى عملية التحول الديمقراطى، حيث اعتبرت الدول التى أطاحت بنظم استبدادية من خلال الثورات الانتخابية دولا ديمقراطية سواء بصورة كلية أو بصورة جزئية فيما يعرف بالديمقراطية الانتخابية، وبالتالى ما شهدته تجارب بعض هذه الدول من تعثر يعد مؤشرا للتراجع الديمقراطى.

وبالتالي تعتبر الثورات الانتخابية أحد الآليات التى تلجأ إليها الشعوب لتغيير النظم السياسية، فمنها ما نجح فى الإطاحة بالنظام، ومنها ما نجح فى الإطاحة برموز النظام فقط وبقت مؤسسات النظام كما هى، مما أدى إلى فشل حكومات الثورة بل والعودة أحيانا إلى رؤساء وحكومات أطيح بها ولعل ما حدث فى أوكرانيا يؤكد هذه الخبرة. وفى الحقيقة

تهدف الثورات جميعا رغم الاختلاف بين كل تجربة وأخرى إلى السعى لنيل حقوق ومطالب مشروعة أساسها الحرية والمساواة والتحرر[٤]، فقد يشكل غياب الديمقراطية أحد الأسباب الدافعة لقيام الثورة على أن يرتبط ذلك بعوامل أخرى، كما قد تؤدى الثورة إلى التحول الديمقراطى فى بعض الدول والوصول إلى ترسيخ الديمقراطية. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الثورة تقود إلى الديمقراطية حيث أن هناك ثورات حققت إجراءات التحول ولم تستطع أن ترسخ الديمقراطية، بل أن هناك ثورات أدت إلى خلافات وانقسامات لا يمكن الحديث فى ظلها عن تحول ديمقراطى.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الثورة وخصائصها وأنماطها وأسبابها المختلفة، كما تعددت الدراسات التى تناولت بعض التجارب الثورية وأسباب قيامها ومراحل تطورها والنتائج التى ترتبت على قيامها ومدى تحقق التحول الديمقراطى، وخاصة وأن نجاح الثورة فى تحقيق التحول الديمقراطى يتوقف على عوامل عديدة قد تجعل الثورة قادرة على تحقيق الديمقراطية فى بعض التجارب وغير قادرة فى تجارب أخرى، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ما يلي:

أولا: دراسات تناولت الثورات بشكل عام

تتناول هذه الدراسات الإطار النظرى للثورات والظاهرة الثورية، وسمات المجتمع الثورى بالإضافة إلى عوامل قيام الثورات حيث يسبق التغير الثورى داخل المجتمع فترة مليئة بالتوترات والتفاعلات والتناقضات، كذلك تتناول هذه الدراسات أنماط الثورات المختلفة وآلياتها والقوى الثورية ودورها فى نجاح الثورة، فضلا عن تناولها لثقافة العنف كأحد المظاهر المصاحبة للثورة[٥].

ثانيا: دراسات تناولت الثورات والتحول الديمقراطى

تتناول هذه الدراسات تحليل طبيعة العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى من خلال تناول العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى وما إذا كانت الثورة تقود إلى الديمقراطية أم لا؟ وتوصلت هذه الدراسات إلى توقف نتائج الثورة بشأن التحول الديمقراطى على مجموعة من

العوامل المهمة منها طبيعة النظام السياسى الذى قامت ضده الثورة ودور المؤسسة العسكرية ومدى التوافق بين قوى الثورة فى المرحلة الانتقالية وتحديد مسار النظام السياسى الجديد، فضلا عن دور العوامل الخارجية فى عملية التحول الديمقراطى سواء أثناء الثورة أو بعد سقوط النظام، أو حتى بعد وصول قوى الثورة والمعارضة إلى السلطة، فقد قدمت أوكرانيا نموذجا للتدخل الدولى فى ثورتها الأولى والثانية(٦).

ثالثا: دراسات تناولت نماذج وتجارب الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى

تتناول هذه الدراسات تجارب التحول الديمقراطى فى بعض الدول وخصائصها وتطورها من خلال تناول تجربة بولندا ورومانيا وجورجيا وأوكرانيا ... وغيرها، حيث تتناول أسباب قيام هذه الثورات وطبيعة المرحلة الانتقالية التى مرت بها، فضلا عن تناول أسباب تعثر التحول الديمقراطى فى بعض الدول، كما تؤكد هذه الدراسات على حقيقة أن نجاح الثورة لا يعنى نجاح عملية التحول الديمقراطى وصولا إلى ترسيخ الديمقراطية(٧).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة العلمية فى تناولها الثورة والتحول الديمقراطى فى دول الموجة الرابعة للديمقراطية، حيث تكتسب الثورة أهمية كأحد آليات التحول الديمقراطى التى تلجأ إليها الشعوب لتحقيق الديمقراطية والإطاحة بالنظم الاستبدادية مثل النظام السياسى البولندى فى الموجة الثالثة للتحول الديمقراطى، أو للإطاحة بنظم سياسية هجين أو مختلطة مثل جورجيا وأوكرانيا فى الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى، فضلا عن تحليل الثورات وخاصة الثورات الانتخابية وما ترتب عليها من نتائج فى شأن التحول الديمقراطى وأسباب تعثر العديد من هذه التجارب.

كما ترجع الأهمية العملية للدراسة فى تناولها وتحليلها للثورة والتحول الديمقراطى فى دول الموجة الرابعة للديمقراطية، الأمر الذى يجعل لهذه الدراسة أهمية عملية بتقديمها تحليلا يمكن الاستفادة منه فى قضايا التحول الديمقراطى وفى التأكيد على مبدأ خصوصية الثورات وما يترتب عليها فى تطبيق إجراءات التحول الديمقراطى، كما يمكن الاستفادة

من هذه التجارب فى ثورات الربيع العربى باعتبارها ضمن دول الموجة الرابعة للديمقراطية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١- تحديد مفهوم الثورة ومراحلها وأنماطها وأسبابها المختلفة .

٢- تحليل العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى.

٣- تحليل مراحل الثورة وارتباطها بمراحل التحول الديمقراطى .

٤- تحليل المرحلة الانتقالية فى الثورة وتأثيرها على مستقبل التحول الديمقراطى.

٥- دراسة وتحليل الثورات الانتخابية وإشكاليات التحول الديمقراطى المرتبطة بها.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تعتبر الثورة أحد الآليات التى تلجا إليها الشعوب لمواجهة نظام سياسى مستبد يسيطر على السلطة ولا يسمح بتداولها ويسيطر على الموارد الاقتصادية، فلم يعد أمام الشعوب فى ظل تعسف هذه النظم إلا الثورة للإطاحة بها. ورغم صعوبة قيام الثورة ونجاحها، إلا أنه فى حالة نجاحها تبدأ مرحلة جديدة أصعب من قيام الثورة وهى مرحلة سقوط النظام وبدء المرحلة الانتقالية لما لذلك من أهمية وانعكاس على مسار التحول الديمقراطى، وهل ستتجه هذه الدول إلى التحول الديمقراطى أم ستتجه إلى نظام مستبد سواء من خلال قوى جديدة أو عودة قوى النظام القديم إلى السلطة. وفى ضوء ذلك تتمثل إشكالية الدراسة فى التساؤلات الآتية: ما هى طبيعة العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى؟ وما هى مراحل الثورة وكيف تنعكس على عملية التحول الديمقراطى؟ وما هى إشكاليات التحول المرتبطة بالثورة والعوامل التي يتوقف عليها مسار الثورة ونتائجها؟ وهل تؤدى الثورات الانتخابية إلى التحول الديمقراطى؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى تعثر دول الثورات الانتخابية فى ظل الموجة الرابعة للديمقراطية؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على الجمع بين منهج تحليل النظم والمنهج المقارن[٨]:

١- **منهج تحليل النظم:** يقوم هذا المنهج على أن كل نظام يواجه تحديات وتهديدات ومطالب وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره من خلال مفهوم التكيف الذى يعتمد عليه هذا المنهج. ويمكن تطبيق هذا المنهج فى الدراسة، حيث أن نظم الموجة الرابعة للديمقراطية واجهت تحديات ومطالب وضغوط تتمثل فى ضرورة التغيير على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأدت عدم استجابة هذه النظم للمطالب إلى لجوء الشعوب للثورات فى محاولة للإطاحة بهذه النظم الهجين وما تتيحه من حرية حركة، وكان تزوير الانتخابات والتلاعب فيها القاسم المشترك الذى حرك الشعوب للثورة ضد هذه النظم ولذلك أطلق عليها الثورات الانتخابية مع ملاحظة أن تزوير الانتخابات ارتبط بعوامل أخرى ساعدت على تحرك هذه الشعوب. وبعد قيام الثورة تتزايد المطالب بما يمثل ضغطا على النظام الجديد سواء فى مرحلته الانتقالية أو مرحلة استقراره وبناء مؤسساته، الأمر الذى يفرض على النظام التكيف مع هذه المطالب.

٢- **المنهج المقارن:** يهدف هذا المنهج إلى التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين ظاهرتين أو مجموعة من الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها، ويستفاد من هذا المنهج فى المقارنة بين التجارب الثورية المختلفة والنتائج المترتبة عليها بشأن عملية التحول الديمقراطى فى محاولة للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التجارب وكيفية الاستفادة منها، كما يمكن المقارنة بين إشكاليات التحول الديمقراطى الناتجة عن الثورة من خلال تحليل بعض التجارب مثل تجربة جورجيا وأوكرانيا .

تقسيمات الدراسة

أولا: مفهوم الثورة (الخصائص- الأسباب- الأنماط)

ثانيا: الثورة والتحول الديمقراطي

ثالثا: مراحل الثورة والتحول الديمقراطي .

رابعا: الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي

خامسا: الثورات الانتخابية والتحول الديمقراطى (جورجيا – أوكرانيا) .

خاتمة

مراجع الدراسة :

أولا: مفهوم الثورة وخصائصها

يعد أفلاطون من أوائل الفلاسفة الذين اهتموا بدراسة التغيرات التى يمكن أن تطرأ على البناء السياسى، أما أرسطو فكان سباقا فى دراسته للثورات حيث يرى أن الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث التغيير الذى قد يؤدى إلى استبدال الجماعات الاجتماعية ، وبالتالى جميع أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمط الحكم الديمقراطى نتيجة عدم الملائمة بين ما يريده الشعوب وما يقوم به الحكام، ويقسم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدى إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام آخر، ونوع يغير الحكام فى إطار بنية النظام القائم(٩). وتعتبر الثورة عند سان سيمون وماركس مرحلة من مراحل التطور التاريخي التى تتصف بالحتمية نظرا لعدم ملائمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرا عن الشعب، وفقا لهذا التصور تعتبر الثورة الفرنسية نموذجا لثورة استبدلت الحكومة القديمة بحكومة جديدة أكثر رشدا(١٠).

ويعرف كرين برنتون "**Carne Brinton**" الثورة بأنها عملية حركية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعى إلى آخر، وإنها تغيير عنيف فى الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني، وبالتالى يمكن القول بأن الثورة تشير إلى تغيير جذرى مفاجئ وجوهري وعنيف فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة(١١).

يتضح من هذه التعريفات للثورة تعددها والاختلاف فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق، فهناك من جعل استخدام العنف مكونا أساسيا من مكونات الثورة، حيث تعبر

الثورة عن رفض للوضع القائم يتميز بالعنف كوسيلة ويسعى إلى تحقيق أهداف عديدة محددة. وهناك من ركز على نتائج العمل الثورى ودرجة التغيير المتحقق داخل المجتمع، فالثورة تشير إلى انهيار النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد(١٢).

وفى إطار تحليل الثورة تطرح إشكالية تأثير الثورة على الدولة، وهنا يشار إلى وجود اتجاهين رئيسيين فى الأدبيات الخاصة بالثورات حيث يرى الاتجاه الأول أن الثورة عملية تستهدف النظام السياسى دون أن تمس بالضرورة الدولة ذاتها، حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسى دون أن تنهار الدولة، كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطا بالضرورة بالثورة(١٣)، بينما يرى الاتجاه الثانى أن فكرة انهيار الدولة مرتبطة بالثورة، فانهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة، والتى يتم خلالها تغيير النظام ككل وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية(١٤). وفى الحقيقة هناك فصل بين انهيار النظام وانهيار الدولة، فالثورات المعاصرة تسعى للإطاحة بالنظام دون المساس بالدولة، فانهيار النظام لا يؤثر على الدولة.

وبالتالي يشير مفهوم الثورة إلى التغيير العنيف والجذرى للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف الإطاحة بنظام سياسى فاقد للشرعية وبناء نظام سياسى جديد وفقا لقواعد ومؤسسات تستمد شرعيتها من الشعب. وبناء على هذه التعريفات تتميز الثورة بمجموعة من الخصائص منها الخصوصية التى تشير إلى عدم التشابه أو التطابق بين ثورتين لاختلاف عوامل متعددة يصعب التشابه بينها، والتغيير الذى يشير إلى استبدال النظام الذى قامت الثورة من أجل الإطاحة به بنظام جديد قائم على أسس جديدة من خلال التوافق على أهمية التغيير وضرورته، وأيضا الانتشار الذى يشير إلى تأثير الثورة على مناطق دول الجوار نتيجة عوامل متعددة منها التقارب الجغرافى ووحدة الدين واللغة والتاريخ ... وغيرها. كما يعتبر من خصائص الثورة التراكمية التى تشير إلى أن الثورة نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعى واقتصادى على القاعدة الشعبية مما أدى إلى تفجر الثورة. وأخيرا العنف حيث تتضمن الثورة درجة ما من استخدام العنف من جانب الجماعة الثورية ومن جانب الجماعة المضادة للثورة فى كثير من الحالات(١٥).

أسباب الثورة

لا يوجد أسباب محددة تتوفر فى كل الثورات لأن كل ثورة وليدة مجتمع وواقع مختلف، ولذلك تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، ويرجع أرسطو أسباب الثورة إلى عدم المساواة وعدم الرضا عن الوضع القائم(١٦). وهناك من يحصر أسباب الثورة فى العوامل الاقتصادية مثل سان سيمون الذى يرى أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع مستمر بين الطبقات الاقتصادية فى المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون ، أما ماركس يرى أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة فالثورة مرحلة حتمية تنتهى بثورة البروليتاريا، وفى نفس الاتجاه نجد لينين يؤكد على أن التخلف عامل حاسم للتغيير وبالتالى تصبح الثورة حتمية حيث أن القهر والسخط من العوامل المهيئة للثورة(١٧). كما تعد نظرية الدومينو أحد نظريات تفسير قيام الثورات لدى البعض، حيث أن قيام الثورة فى دولة معينة ينتقل بالعدوى إلى دولة أخرى من الدول المجاورة ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا فى الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى(١٨)، وهذا ما حدث فى أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتى وفى الثورات العربية، حيث أدى إسقاط النظم المحيطة إلى سقوط نظم أخرى مجاورة(١٩)، فما جرى فى صربيا عام ٢٠٠٠ وجورجيا عام ٢٠٠٣ وما ارتبط بهما من خبرات واستراتيجيات وتقنيات شكل قوة دفع فى الثورة الأوكرانية(٢٠).

وأخيرا يرى البعض دورا مهما للعوامل الخارجية فى قيام الثورات من خلال تدخل الدول الكبرى فى قيام الثورات وفقا لمصالحها، ولكن فى الحقيقة لا تؤدى العوامل الخارجية إلى قيام ثورة إلا إذا ارتبط ذلك بوجود عوامل داخلية تقود إلى الثورة، فالثورة فى جورجيا تعد نتاجا لعوامل داخلية وخارجية عديدة يأتى فى مقدمتها محاولات الولايات المتحدة الأمريكية فى تعزيز هيمنتها على منطقة القوقاز لتحجيم الدور الروسى وضمان تدفق الإمدادات البترولية الضخمة الموجودة فى المنطقة، ورغم ذلك فإن عوامل داخلية أكثر أهمية هى التى ساهمت فى حدوث ثورة جورجيا لعل أهمها الفساد والفقر وتزوير الانتخابات(٢١).

كما يعتبر البعد الدولي من أهم العوامل التى ساعدت على الانتفاضة الثورية الثانية التى شهدتها أوكرانيا نتيجة طبيعة العلاقة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبى من ناحية والعلاقة بين أوكرانيا وروسيا من ناحية أخرى، إلا أن ذلك ارتبط أيضا بعوامل داخلية متعددة ترجع فى مجملها إلى نظام فيكتور يانوكوفيتش وما شهده من تدهور فى مختلف المستويات(٢٢).

وقد يصل التدخل الدولي إلى أقصى صوره فى بعض الحالات بتدخل الدول الكبرى عسكريا لدعم الثورة أو لدعم النظام الحاكم وفقا لعوامل ومصالح تلك الدول. وقد شكل التدخل العسكرى فى بعض الحالات أهمية كبيرة مثل الضربات التى وجهها حلف الناتو ضد جنود القذافى أجبرت العديد منهم للانضمام إلى الثوار(٢٣)، والحملة العسكرية التى قادها الحلف أيضا ضد نظام سلوبودان ميليوسوفيتش فى صربيا(٢٤).

وفى الحقيقة لا يمكن حصر أسباب الثورة فى العوامل السابقة فقط، فعلماء النفس يؤكدون على أن هناك عوامل نفسية تهيئ الأذهان للثورة مثل الكبت والقهر والظلم الناتج عن الاستبداد السياسى والاقتصادى والاجتماعى(٢٥)، وبناء على ذلك فأسباب الثورات متداخلة تشمل غياب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وانعدام الأمل فى التغيير وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء(٢٦)، وبالتالى فالأنظمة الاستبدادية التى تسد آفاق التغيير أمام الشعوب عن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام هؤلاء الشعوب من طريق آخر للتغيير سوى طريق الثورة(٢٧).

وفى إطار الثورات الانتخابية رأى البعض أن التزوير والتلاعب فى نتائج الانتخابات فى هذه الدول أدى إلى حدوث الثورات الانتخابية، وعلى الرغم من أهمية تزوير الانتخابات فى انطلاق الثورات الانتخابية، إلا أن تزوير الانتخابات لا يكفى لقيام الثورات والتغيير ما لم يرتبط بعوامل أخرى، ففى روسيا البيضاء وردا على تزوير الانتخابات الرئاسية خرجت الآلاف من المواطنين للتظاهر، ولكن إمكانية تغيير الوضع فى روسيا البيضاء بدت ذات صعوبة بالغة لعدة أسباب منها ضعف المعارضة وعدم قدرتها على حشد عدد كاف من المتظاهرين بسبب الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى الذي حققه النظام الحاكم(٢٨).

أنماط الثورات

ترتكز عملية تحديد نمط الثورة على طبيعة التغيير الذى تحقق فى المجتمع وحجمه، ويمكن التمييز بين نمطين أساسيين للثورات: النمط الأول لا يؤدى إلى أى تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية مباشرة ولكنه يحقق بشكل تراكمى إمكانية انتقال المجتمع من بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية إلى بنية أخرى تسعى إليها الثورة. أما النمط الثانى من الثورات يؤدى إلى تغيير جذرى شامل فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كافة، ويحدث تغييرا جذريا للنظام القديم واستبداله بنظام آخر، ويوصف هذا النمط الثورى بإحداث قفزة نوعية للمجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدما وتطورا، فالثورة هى بمثابة حركة شعبية وتلقائية لتغيير الأوضاع فى المجتمعات.

وهناك تصنيف آخر لا يختلف عن هذا التصنيف كثيرا، حيث تصنف الثورات إلى نمطين أولهما الثورات التأسيسية التى تؤدى إلى القضاء على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية القديمة، وتضع الأسس لبنية جديدة لا يمكن القضاء عليها إلا بثورة أخرى أكثر قوة وتأثيرا، وثانيهما الثورات التحويلية وهى ثورات مهمة تقوم بتحويل المجتمع ونقله من وضع إلى آخر، ولكنها قد لا تتمتع بالديمقراطية والاستمرار، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة بعضها أيديولوجى والبعض الآخر سياسى واستراتيجى(٢٩).

وأخيرا تصنف الثورات إلى ثورات تاريخية وثورات معاصرة، حيث تشير الثورات التاريخية إلى حدوث الثورات نتيجة لعوامل اقتصادية ضد النخب الحاكمة من ملوك وأمراء، الأمر الذى أدى إلى وضع قيود سياسية وقانونية على ممارسات هذه النخب، ومثال ذلك التحول الديمقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فى القرن الثامن عشر. أما النمط الثانى فهو الثورات المعاصرة التى جاءت نتيجة عوامل سياسية ودستورية، حيث تعرضت القوى السياسية المختلفة إلى درجة من القمع لم يعد ممكنا معها إلا إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، ويعد نموذج الثورة على تشاوسيسكو فى رومانيا وثورة جورجيا عام ٢٠٠٣ وثورة أوكرانيا فى عام ٢٠٠٤ وثورة مصر وتونس وليبيا عام ٢٠١١ ، وما يجرى الآن فى سوريا من الأمثلة البارزة لثورات قامت من أجل تحقيق إصلاحات ديمقراطية، وإن اختلفت فى نتائجها(٣٠).

ثانيا: الثورة والتحول الديمقراطى

تقوم الثورات فى بعض الدول للإطاحة بنظام سياسى مستبد يقوم بتزوير الانتخابات وانتهاك حقوق الإنسان وإضعاف الأحزاب السياسية إن وجدت، فضلا عن عوامل اقتصادية واجتماعية مهمة، وهنا يعتبر غياب الديمقراطية أحد الأسباب الدافعة إلى التحول الديمقراطى، وعلى جانب آخر قد تؤدى الثورات فى تطورها وضمن نتائجها إلى بدء التحول الديمقراطى وهنا يصبح التحول الديمقراطى نتيجة لقيام الثورات. وفى حالات عديدة من الثورات يكون غياب الديمقراطية والسعى إليها أحد أسباب الثورة التى تقود إلى التحول الديمقراطى، وهنا تعد الديمقراطية سببا ونتيجة للثورة.

١- الديمقراطية كأحد أسباب الثورة

يعتبر غياب الديمقراطية وما يرتبط بها من تقييد للحريات وغياب المشاركة السياسية أو تحولها إلى تعبئة شعبية من العوامل المهمة فى قيام الثورات، وعلى الرغم من ذلك فإن غياب الديمقراطية غير كافى لقيام الثورات، حيث نجد أن بعض الأنظمة السلطوية تستطيع توفير درجة عالية من الوفاء بمطالب المواطنين وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية، الأمر الذى يدفع إلى الاستقرار وعدم قيام ثورة أو احتجاجات قوية تهدف للإطاحة بالنظام.

وبالتالي غياب الديمقراطية الذي يؤدى إلى قيام الثورات لابد أن يرتبط بمشكلات ناتجة عن غياب الديمقراطية مثل تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واحتكار السلطة والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، الأمر الذى يدفع المجتمع إلى الرغبة فى تغيير الوضع الراهن من خلال الثورة[٣١]. فكل من جورجيا وأوكرانيا وتونس ومصر شهدت غيابا للديمقراطية ارتبط بمشاكل اقتصادية واجتماعية، حيث تصنف هذه الدول كنظم سياسية هجين تجمع بين صفات الاستبداد والديمقراطية، فهي تطبق إجراءات التحول الديمقراطى بصورة شكلية وتمارس السلطة بصورة استبدادية، ففى مصر جاءت الثورة نتيجة أسباب سياسية تتمثل فى التعددية الحزبية الشكلية وعدم تداول السلطة وهيمنة السلطة التنفيذية وتزوير نتائج الانتخابات وغياب مصداقية النظام، فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة البطالة والفقر وتزاوج رأسمال والسلطة والسعى لتوريث السلطة[٣٢].

إن الربط بين انهيار النظم السلطوية وحدوث التحول الديمقراطى أمر يحتاج لإعادة تفكير، فسقوط النظم الاستبدادية قد يسفر عن عدد من النتائج بداية من ترسيخ الديمقراطية مثل ما حدث فى بولندا ما بعد ١٩٨٩، ومرورا بتكريس نظام سلطوى جديد مثل ما حدث فى تجارب عديدة منها إيران، وانتهاء بانهيار الدولة والفوضى مثل ما حدث فى ليبيا ما بعد عام ٢٠١١[٣٣]. وبالتالى لا يعنى سقوط النظم السلطوية الوصول إلى الديمقراطية فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية ولكنها انحدرت إلى حرب أهلية أو تعرضت للانهيار أو استبدلت النظام الاستبدادى بنظام استبدادى آخر ومثالا لذلك العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا رغم قيامها بإسقاط النظم الاستبدادية إلا أن حكوماتها فشلت فى تحقيق الديمقراطية[٣٤].

كما كشفت العديد من تجارب العالم عن إمكانية نجاح التحول الديمقراطى بمعايير الحد الأدنى للديمقراطية والتى ترتبط بحرية الانتخابات ونزاهتها دون أن تنجح هذه التجارب فى ترسيخ قيم وقواعد الديمقراطية فى المجتمع[٣٥]، حيث للديمقراطية عناصر متعددة تشمل حرية الانتخابات ونزاهتها واحترام نتائجها، ولكن هذا لا يحقق ما يعرف بجودة الديمقراطية والتى تتطلب احترام الحريات المدنية وحكم القانون والسيطرة على الفساد وقوة مؤسسات المجتمع المدنى[٣٦].

وترتبط عملية التحول الديمقراطي بتعدد مساراتها واختلاف نتائجها بالثورة وأهدافها، ولذلك يعد من أهم الإشكاليات التى تواجه العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى هو تحديد المسار، أى مدى التوافق حول المسار الذى سيتم إتباع خطواته بعد الثورة، ومن ثم العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية. فهناك من ينظر إلى الثورة باعتبارها غاية ومن ثم تسقط الثورة النظام ثم تسقط الدولة ثم تؤسس على أنقاضها "دولة الثورة " التى تؤسس الجيش الثورى والقضاء الثورى والشرطة الثورية. وقد عرف العالم أربع تجارب ثورية كبرى أسقطت النظام والدولة معا وهى الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية فى روسيا والثورة فى الصين والثورة الإسلامية فى إيران وهى تجارب لم تجلب الديمقراطية لشعوبها[٣٧].

٢- الديمقراطية كأحد نتائج الثورة

تشير أحد تفسيرات الثورات إلى أنها أحد أدوات التقدم الحتمي نحو مجتمع تسوده الحرية والاستقلال والمساواة، وهذا التفسير يربط بين الثورة والديمقراطية، حيث لا تكون الثورات تقدمية إلا إذا كانت موجهه ضد الحكام المستبدين وهادفة إلى إقامة مجتمع حر وديمقراطى[٣٨].

وإذا كان غياب الديمقراطية قد يشكل أحد أسباب الثورات فى بعض الدول إلا أن قيام الثورة فى حد ذاته لا يضمن وجود عملية تحول ديمقراطى بعد الثورة، وذلك لوجود العديد من المتغيرات الأخرى التى تؤثر على عملية التحول الديمقراطى يأتى فى مقدمتها أن تكون الديمقراطية أحد أسباب الثورة ومطالبها، ووصول القوى الثورية المطالبة بالديمقراطية إلى السلطة أو على الأقل امتلاك القوى الثورية القدرة على التأثير على السلطة والمشاركة فى إدارة المرحلة الانتقالية، فضلا عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على التحول الديمقراطى.

وبالتالي تتوقف نتائج الثورة بالنسبة للتحول الديمقراطى على وجود قيادة تستطيع الوصول إلى السلطة والبدء فى عملية التحول الديمقراطى من خلال تغيير الإطار الدستورى والتشريعي ومؤسسات النظام السياسى ودعم المجتمع المدنى والحريات السياسية مثل حرية تكوين الأحزاب السياسية والتعبير عن الرأى، فضلا عن ترسيخ ثقافة الديمقراطية، ولكن فى حالة فشل القوى الثورية فى الوصول إلى السلطة مع نجاحها فى إسقاط النظام – لعدم وجود قيادة ثورية موحدة – فإن ذلك يفتح المجال لمشاركة قوى أخرى مثل القوى السياسية القائمة قبل الثورة سواء أحزاب سياسية أو جماعات سياسية بما فيها بقايا النظام السياسى السابق[٣٩]. وبالتالى تصل إلى السلطة قوى سياسية غير ديمقراطية تقوم بتسخير موارد الدولة لمصالحها، ومثالا لذلك ثورة رومانيا والتى استطاعت الإطاحة بنظام تشاوسيسكو وتولى السلطة أحد أعضاء الحزب الحاكم الأمر الذى أطال المرحلة الانتقالية وأدى إلى تعثر التحول الديمقراطى لمدة خمسة عشرة عاما، حيث لم تعتبر رومانيا حققت التحول الديمقراطى إلا فى عام ٢٠٠٤[٤٠].

وفى الحقيقة فى حالة وجود قيادة موحدة للثورة ووصولها للسلطة لا يعنى ذلك قدرتها على تحقيق الديمقراطية، حيث قد يتحول الثوار أنفسهم إلى ديكتاتوريين بعد وصولهم إلى

السلطة أو على الأقل يتخلوا عن الهدف الديمقراطى، وفى هذه الحالة لا يشهد النظام تطبيق الديمقراطية إلا لحظة وصول القوى الثورية إلى السلطة، وبالتالى يمكن الحديث عن ثورات أقامت تحول ديمقراطى ولكن لم ترسخ الديمقراطية[٤١]. ومثالا لذلك تجربة أوكرانيا التى وصلت فيها المعارضة ومرشح الثورة للسلطة، ورغم ذلك لم يحقق أهداف الثورة، الأمر الذى دفع الشعب الأوكرانى للتصويت ضده فى انتخابات عام ٢٠١٠[٤٢]. كما لا تختلف نتائج الثورة فى جورجيا كثيرا عن نتائج الثورة فى أوكرانيا، فالشعب فى جورجيا رأى أن ساكاشفيلى ديكتاتور قام بالقضاء على أهداف الثورة، فالفقر والبطالة والفساد والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية تعد من أهم سمات جورجيا بعد الثورة[٤٣].

كما تؤكد تجارب التحول الديمقراطى الأولى فى أمريكا اللاتينية فشل محاولات التحول الديمقراطى رغم وصول قيادة الثورة للسلطة، ويرجع ذلك إلى ضعف الإطار الدستورى، واستمرار عدم الاستقرار والانقسام فى المجتمع، واحتفاظ المؤسسة العسكرية بدور محوري فى العملية السياسية والفشل فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية[٤٤].

وبالتالي قد تفشل الثورات فى تحقيق الديمقراطية وتطلعات المواطنين رغم وصول قوى الثورة إلى السلطة، حيث أن نجاح الثورات فى الانتقال نحو مجتمع ديمقراطى يتطلب بناء مؤسسات وقواعد الحكم الديمقراطى من خلال التوافق بين القوى المختلفة، وهذا بطبيعة الحال أمر أصعب من صناعة الثورة نفسها[٤٥].

ولا يعنى ذلك عدم نجاح القوى الثورية عندما تصل إلى السلطة حيث أثبتت القوى الثورية قدرتها على النجاح فى تحقيق الديمقراطية فى بعض التجارب حيث يوجد افتراض أنه كلما زادت قوة تأثير القوى الثورية وتصميمها على تحقيق الديمقراطية زادت قدرة المرحلة الانتقالية على تأسيس الديمقراطية. الأمر الذى يثبت أن نجاح القوى الثورية أو فشلها فى التحول الديمقراطى يتوقف على عوامل متعددة منها ما يلي:

١- <u>القوى التى أسهمت فى قيام الثورة</u>

تشير هذه القوى إلى الجماهير من الشعب والقيادات والأحزاب السياسية التى دعت إلى الثورة وقامت بها، ويتوقف تأثيرها على مدى استمرار التنسيق والاتحاد بينها وعدم حدوث انشقاقات فى صفوفها أو احتواء بعضها من قبل قوى أخرى مضادة للتحول الديمقراطى بعد الثورة، وكذلك استمرار دعم الجماهير لتلك القوى الثورية وثقتهم فيها[٤٦].

ففى بولندا تكتلت المعارضة وأصبحت تكتسب قوة ونجحت فى تغيير الشروط المجحفة التى فرضها عليها النظام وذلك من خلال "حركة تضامن" استطاعت أن تقدم نفسها كبديل سياسى للسلطة القائمة تؤمن بأن بولندا لابد وأن تكون جزء من أوروبا المتقدمة والديمقراطية، أما المعارضة فى أوكرانيا لم تستطع أن تفعل ذلك ولم تكتمل فى مواجهة النظام الحاكم بل ظلت منقوصة الشرعية فى إطار انقسام جغرافي، ورغم سيطرة المعارضة الأوكرانية على كل مقاليد الحكم بعكس الوضع فى بولندا فشلت قوى الثورة الأوكرانية فى أن تقدم نفسها باعتبارها بديل سياسى حقيقى له قواعد مجتمعية كافية لشرعيته(٤٧).

كما أن فى بعض الحالات تعتبر المؤسسة العسكرية من القوى المؤثرة على الثورة وخاصة فى المرحلة الانتقالية، حيث يتوقف دور المؤسسة العسكرية فى الانتقال نحو الديمقراطية على مدى تحالفها مع القوى الثورية وعدم تعارض مصالحها معها وحجم الإغراءات والضغوط التى تتعرض لها من النظام السابق(٤٨).

٢- النظام القديم

لاشك أن النظام القديم الذى أسقطته الثورة يحتل جزء من المرحلة الانتقالية، كما يعتمد التحول الديمقراطى على تطهير النظام السياسى من العناصر الفاسدة التى مارست الاستبداد. ويتأتى ذلك من خلال وسائل عديدة منها حل المجلس النيابي وإقالة الحكومة وحل الحزب الحاكم وحرمان قادته من ممارسة حقوقهم السياسية لفترة والقضاء على الفساد السياسى والفصل بين السلطة ورأس المال(٤٩). وبالنسبة لتجربة أوكرانيا نجد النخبة الثورية الحاكمة تعمل بداخل مؤسسات تسير وفق نهج النظام القديم وغير قادرة على إصلاحها، حيث أن الثورات الانتخابية لا تقطع الصلة مع النظام القديم وذلك لطبيعة هذه الثورات وتركيزها على العملية الانتخابية.

كما أن مؤسسة النظام السلطوى وطبيعته تلعب دورا مهما فى هذا الشأن، حيث كلما كان النظام مؤسساً وراسخاً كانت قدرته على القمع أعلى، ومن ثم تقل فرص التحول الديمقراطى، وذلك نتيجة قدرة النظام على استيعاب الخلافات الداخلية ومنع حدوث انشقاقات بداخله، فضلا عن الجهاز القمعى وتطويره وتأهيله ليكون قادراً على قمع أى

تعبئة ومظاهرات ضد النظام، إضافة إلى سيطرة النظام على الاقتصاد والمؤسسات الحكومية(٥٠).

وفى الحقيقة تتوقف الثورة ومراحلها ونتائجها على قوة وسيطرة النظام الحاكم ، ففى بولندا يعتبر النظام السياسى نظاما سلطويا يمثله الحزب الشيوعى الحاكم ذات القبضة والسيطرة الأمنية، وبالتالى كان من المستحيل الإطاحة بالنظام مرة واحدة وتم الاعتماد على إستراتيجية التغيير التدريجي إلى أن تمت الإطاحة بالنظام نتيجة عوامل خارجية تمثلت فى تفكك الاتحاد السوفيتى وضعف القوى الرئيسية الداعمة للنظام، فضلا عن عامل داخلي رئيسى تمثل فى وجود بديل سياسى للنظام بعد إسقاطه تتمثل فى معارضة لها قواعد مجتمعية راسخة(٥١). وهذا يختلف عن الوضع فى أوكرانيا حيث يوصف النظام السياسى القائم فى البلاد بالنظام السياسى شبه السلطوى أو بالنظام المهجن الذى يعطى مساحات من حرية الحركة للفاعلين وللمعارضة السياسية(٥٢).

كما أن طبيعة النظام الحاكم تفرض قضايا عديدة فى مرحلة ما بعد الثورة مثل مواجهة الفساد وغياب الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(٥٣).

٣- دور المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية وموقفها من الثورة من أهم العوامل المؤثرة على نجاح الثورة وعلى طبيعة النتائج المترتبة عليها بمجرد أن تندلع الثورة تحتاج دعم المؤسسة العسكرية التى يصبح أمامها ثلاث بدائل إما دعم النظام الذى يرغب الشعب فى الإطاحة به من خلال استخدام القوات المسلحة من قبل النظام لقمع الثورة، أو دعم الثورة والقوى الثورية وقد يترتب على ذلك اشتراك المؤسسة العسكرية فى الثورة وفى العملية السياسية وربما تولى السلطة، وأخيرا عدم دعم أيا منهما وإعلان الحياد فى إطار احترام إرادة الشعوب، وقد يكون لها دور مهم فى إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة والالتزام بتحقيق أهدافها. وفى الحقيقة تبنى أيا من هذه البدائل يتوقف على عوامل عديدة منها التماسك الداخلى للمؤسسة العسكرية وتوجهات النظام تجاهها وحجم وقوة وطبيعة التظاهرات التى تقود إلى الثورة، فضلا عن جهود الثوار لكسب دعم المؤسسة العسكرية والجماهير(٥٤). فقد شهدت ثورات الربيع العربى مواقف وردود فعل متباينة للمؤسسة العسكرية، ففى

مصر وتونس تبنت المؤسسة العسكرية الثورة، وفى ليبيا واليمن حدث انشقاق وانقسام فى المؤسسة العسكرية، وأخيرا شهدت سوريا انحياز الجيش لصالح النظام، وإن حدثت به بعض الانشقاقات(٥٥). ففى رومانيا ألقى الجيش القبض على تشاوسيسكو اتقاء للغضب الشعبى وقدمه وزوجته إلى محاكمة عاجلة حكمت عليهم بالإعدام الذى نفذ فى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩(٥٦).

٤- دور العوامل الخارجية

تلعب القوى الخارجية دورا مهما فى نجاح الثورة وعملية التحول الديمقراطى، حيث يرتبط النظام السياسى قبل الثورة بتحالف مع القوى الكبرى المؤثرة فى النظام الدولى، من أجل تبادل المصالح والتى يأتى فى مقدمتها الحفاظ على سلطته والحصول على معونات اقتصادية يحافظ بها على درجة من الشرعية، والحصول على معونات عسكرية للحفاظ على الأمن القومي. وفى المقابل يحافظ على مصالح القوى الخارجية سواء فى دولته أو فى المنطقة، الأمر الذى يجعل هذه القوى الخارجية تفعل أقصى ما فى وسعها للحفاظ على هذه النظم من الانهيار بفعل الثورة أو إعادة إنتاجه في شكل جديد أو التحالف مع النخبة الحاكمة الجديدة للحفاظ على مصالحها.

وبالتالي تخلت القوى الكبرى أمام العديد من الثورات عن مساندة هذه النظم الحليفة واحترمت إرادة الشعوب، وذلك أيضا من أجل الحفاظ على مصالحها فى مرحلة ما بعد الثورة ونجاح هذه القوى الثورية فى الوصول إلى السلطة(٥٧). ففى أوكرانيا لعبت العوامل الخارجية وتأثير القوى الكبرى دورا مهما سواء بالإطاحة بنظام أو دعما لنظام آخر وفقا لمصالح القوى الكبرى، ويتضح ذلك بالنظر إلى الثورة البرتقالية فى عام ٢٠٠٤، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها للاعتراف بنتائج الانتخابات بسبب التزوير الواضح لصالح مرشح النظام يانوكوفيتش وفى المقابل تبنت روسيا حملة دعاية لتأييد مرشح النظام، كما يتضح ذلك أيضا فى انتخابات ٢٠١٠ حيث تم التصويت ضد مرشحى الثورة يوتشينكو لصالح قوى ومرشح النظام القديم والذى قامت الثورة البرتقالية ضده، مما اعتبر انتصارا لروسيا، وأخيرا اتضح أيضا تأثير العوامل الخارجية فى الموجة الثورية الثانية والتى أطاحت بيانوكوفيتش حليف روسيا(٥٨).

ثالثا: مراحل الثورة والتحول الديمقراطي

تمر الثورة بعدة مراحل ومستويات لتحقيق الأهداف الثورية حيث تؤدى عوامل متعددة ومتزايدة إلى انهيار النظام السياسى لفقدانه الشرعية واعتماده على الوسائل القهرية، الأمر الذى يؤدى إلى دعم جماعات لم يكن لها وزن من قبل لترفع شعار سقوط النظام القائم. ولكن يجب ملاحظة أن هذه المراحل ليست واحدة فى جميع الثورات حيث قد تختلف من ثورة إلى أخرى حيث أن كل ثورة وليدة ظروف خاصة بها ويتوقف مسارها ونتائجها على عوامل عديدة تختلف من دولة لأخرى.

وتشمل هذه المراحل، مرحلة الشعارات وهى المرحلة الأولى التى يلتف خلفها القوى الثورية والتى تعبر عن آمال وطموحات الشعوب، حيث تبدأ الحركات المعارضة للنظام فى التحرك للإطاحة بالنظام القديم، وتظهر بعض مظاهر التمرد الشعبى على النظام، الأمر الذى يدفع النظام إلى استدعاء قوات الأمن والتدخل لصد هذه الحركات ومواجهتها، وتنتهى هذه المرحلة بانهيار النظام القديم. وتأتى المرحلة الثانية مرحلة تولى المعتدلين السلطة وهم المعارضين للنظام القديم ولكنهم ما زالوا مرتبطين به، حيث يقوموا بتطبيق إصلاحات معتدلة غير جذرية وغير كافية ومرضية للمتشددين الموجودين بين الثوار، الأمر الذى يؤدى إلى انقسام النخب الثورية، وغالبا ما تنتهى هذه المرحلة بهزيمة المعتدلين وتركز السلطة فى أيدى المتطرفين أو المحافظين، وهذه المرحلة قد تشهد عنفا من أطراف متعددة. وتعد هذه المرحلة الثانية مرحلة انتقالية للثورة تشهد صراعا بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة[٥٩]. ثم تأتى المرحلة الثالثة وهى مرحلة بناء النظام الجديد وهى المرحلة التى تشير إلى سيطرة قيادة موحدة على الثورة وتسعى إلى تحقيق أهداف الثورة، وأخيرا المرحلة الرابعة حيث تتراجع فى هذه المرحلة حدة المطالب والشعارات الثورية ويتولى السلطة رجل قوى يحمل صدى الثورة وتعتبر مرحلة حكمه هى المرحلة الخامسة التى تحقق الاستقرار والأمن وتعمل على تحقيق مطالب الثوار[٦٠].

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل المرحلة الانتقالية حيث تشكل المرحلة الانتقالية فى أى ثورة مرحلة مهمة حيث يشهد النظام السياسى فى تلك الفترة ضعف شديد نتيجة حالة الفراغ السياسى الناتجة عن سقوط النظام السياسى القديم وحل الحزب الحاكم وهدم

مؤسسات الدولة، وفى الوقت نفسه هناك حاجة شديدة لإعادة بناء تلك المؤسسات بشكل يتناسب مع روح الثورة، كما تشهد هذه المرحلة تغليب المصالح الشخصية لقوى سياسية جديدة تم حجبها عن المشهد السياسى خلال النظام القديم ولديها رغبة فى لعب الدور الحيوي فى النظام السياسى الجديد(٦١). وأخيرا تعتبر هذه المرحلة حاسمة لتحديد نتائج الثورة، فالخلاف بين أطراف الثورة يؤدى إلى الارتداد لحالات أشد تعقيدا من الوضع الذى كان سائدا قبل الثورة، الأمر الذى يؤدى إلى تراجع الثورة لصالح النظام السابق، وبالتالى تعد المرحلة الانتقالية مرحلة مؤقتة بين لحظة نجاح الثورة وسقوط النظام السياسى السابق وبين بناء النظام السياسى الجديد(٦٢).

لذلك لابد أن ترتبط المرحلة الانتقالية بوجود هدف يعبر عن طبيعة هذه المرحلة ومسار الثورة المستهدف، بمعنى إذا كان هدف المرحلة الانتقالية إقامة نظام شمولى جديد سوف ينفرد حزب سياسى بالسلطة ويقمع الآخرين ويعيد سياسات النظام القديم ولكن بطرق وأشكال أخرى وفى بعض الحالات بنفس الطرق التى اتبعها النظام القديم، ففى ألمانيا وايطاليا فشلت الديمقراطية بوصول موسولينى لرئاسة الحكومة فى ايطاليا ووصول أدولف هتلر للسلطة فى ألمانيا، وذلك بعد تجربة قصيرة من الديمقراطية لم يتمكن فيها الأحزاب من التوافق على مبادئ الديمقراطية. ولذلك تشهد عمليات التحول الديمقراطى الناجحة التركيز على هدف واحد، غالبًا ما يكون له علاقة بتغيير جوهر النظام القديم، على أن يتم بعد ذلك التعامل مع القضايا الشائكة تدريجيًا على يد حكومة منتخبة تمتلك شرعية قوية، ومؤسسات فعالة من برلمان وقضاء ومجالس رقابية وغيرها. ففى جنوب أفريقيا كان الهدف هو الوصول إلى الحقوق المتساوية والنظام التعددى، وفى أوروبا الشرقية كان الهدف تحقيق التعددية وعدم احتكار حزب واحد للسياسة، وفى أمريكا اللاتينية تمثل الهدف فى خروج الجيوش من السلطة وبناء حكومات مدنية(٦٣).

وبالتالي تشكل المفاوضات بين القوى السياسية المختلفة أحد أهم سمات المرحلة الانتقالية للوصول إلى توافق وقواعد إدارة المرحلة الانتقالية، ولذلك لا تجرى انتخابات قبل الاتفاق على قواعد العملية الانتخابية(٦٤)، ففى بولندا استمرت الدولة فترة طويلة بدون دستور حيث اعتمدت على تعديلات دستورية ودستور مؤقت حتى تم التوافق والتفاهم

بشأن الدستور عام ١٩٩٧، كما أن طبيعة الانتخابات كانت فى إطار تفاوض مع النظام القديم ومن خلال إدارته ولذلك تمت الإطاحة بالنظام فى بولندا بالتدريج[٦٥]، كما استمرت المرحلة الانتقالية فى رومانيا قرابة الخمسة عشر عاماً، وهى من أطول المراحل الانتقالية فى أوروبا الشرقية لسببين رئيسيين، الأول هو تردى الأوضاع الاقتصادية فى رومانيا بشكل كبير بما لم يسمح لها بالتحول الاقتصادى والديمقراطى السريع أو السهل باتجاه المعسكر الليبرالى الرأسمالى، والثانى هو تشرذم القوى السياسية وضعفها الشديد[٦٦]. وبالتالى من المهم فى المرحلة الانتقالية التوصل إلى أرضية مشتركة والبحث عن عوامل الوحدة وترك الخلافات جانبا وبخاصة مع القوى الرافضة للتحول الديمقراطى، وهذا يتطلب أن يكون التحول مشروعا قوميا وهدفا مشتركا لكافة طوائف الشعب[٦٧].

رابعا: الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطى

تتضمن الثورات العديد من الإشكاليات، وهذا أمر طبيعى قد يؤثر أو لا يؤثر على مسار الثورة وسعيها للتحول الديمقراطى وذلك وفقا لاعتبارات عديدة منها درجة التجانس والتوافق والرغبة الحقيقة فى التغيير وتخطى المصالح الضيقة من أجل تحقيق التغير والتحول الديمقراطى. ومن هذه الإشكاليات ما يلي:

١- الانتماءات المختلفة للقوى الثورية

تهدف القوى ذات الانتماءات المختلفة المعارضة للنظام القائم والساعية للثورة عليه إلى ضرورة تغيير النظام، ولكنها تختلف فى قضايا أخرى عديدة مثل كيفية تغيير النظام وشكل النظام السياسى البديل ودور كل منها فى التحالف الثورى. وفى الحقيقة يؤثر التعامل مع هذه الإشكالية على طبيعة الثورة ومدى نجاحها حيث من الأفضل تأجيل هذه القضايا وخاصة قضية التحالف حتى إعلان الثورة وذلك فى حالة وجود رؤية حقيقية وخطة واضحة لتغيير النظام. أما فى حالة ظهور الخلافات بين الجماعات قبل تغيير النظام فإن ذلك ينعكس على نجاح الثورة والمرحلة التى تعقبها بل ربما يؤدى إلى فشل عملية التغيير ككل أو على الأقل تعثرها أو تأخرها، حيث تستفيد قوى النظام القديم من هذه الخلافات[٦٨]. والحقيقة أن الثورة ونتائجها تتوقف على مدى الوحدة بين الثوار ومدى

استمرارها وغياب الانقسام، حيث ينقسم الثوار لاختلاف الايديولوجيات والتنافس بينهم ولاختلاف مصالحهم، وهذا ما يعتبر إشكالية مهمة فى تحقيق أهداف الثورة[٦٩]. وبالتالى غياب توحد قوى المعارضة وتوافقها حول مستقبل النظام السياسى أو الاقتصادى للدولة قد يؤدى إلى طول المرحلة الانتقالية وتعثر التحول الديمقراطى وهو الأمر الذى يدفع القوى الأخرى وخاصة المرتبطة بالنظام من استغلال الفراغ السياسى وضعف المعارضة ليصلوا إلى السلطة، وقد نجح إيون إليسكو أحد أعضاء الحزب الشيوعى فى الوصول إلى السلطة فى رومانيا وتمكن من استقطاب الجيش والإعلام والقضاء على المظاهرات الطلابية المدافعة عن الثورة والمضادة لحكمه باعتباره امتداد لتشاوسيسكو، ورغم اتخاذ بعض القرارات الثورية إلا أن سياساته الفعلية كانت تهدف إلى بقاء جوهر النظام الشيوعى [٧٠]. وأيضا فى صربيا قررت القوى الديمقراطية فى عام ٢٠٠٠ إنشاء ما عرف باسم "المعارضة الديمقراطية لصربيا" رغم الخلافات التى دبت بين قوى المعارضة طيلة التسعينيات من القرن الماضى، وهذا التجمع استطاع الاتفاق على مرشح واحد لخوض الانتخابات الرئاسية. وفى أوكرانيا أيضا لم يكن إبرام اتفاق بين القوى السياسية سهلا نظرا لوجود الحزب الاشتراكي القوى الذى كان اتفاقه مع القوى الليبرالية صعبا بالإضافة إلى عدم وجود زعيم للمعارضة مما جعل المعارضة تلتف حول فيكتور يوتشينكو[٧١].

٢- التوافق حول الدستور

يعتبر من أهم الخطوات فى أى مرحلة انتقالية هى التوافق حول دستور قوى يأتي بديلا للدستور الذي كان أحد أسباب انهيار النظام، فقد شهدت بولندا حالة من التشرذم السياسى ووجود اختلافات بين القوى السياسية والبرلمان، ولكن نجحت القوى السياسية فى تخطى جميع الخلافات بعدم التوصل لاتفاق حول مشروع دستور والاكتفاء بالقيام بعمل تعديلات متعددة على دستور ١٩٥٢ كمحاولة مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، واستطاعوا كتابة دستور قوى تم إقراره فى عام ١٩٩٧. وذلك رغم اكتساح حركة التضامن للانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، وتولى قائدها ليخ ويلسا رئاسة الجمهورية فى عام ١٩٩١[٧٢].

وعلى الرغم من الاضطرابات التى واجهت المرحلة الانتقالية فى رومانيا، إلا أن رومانيا لم تواجه أزمات فيما يتعلق بكتابة الدستور الجديد، حيث تحولت جبهة الخلاص الوطني إلى حزب سياسى، إلى جانب العديد من الأحزاب السياسية الوليدة بعد الثورة سواء من المعارضة أو من تحت عباءة النظام الشيوعى السابق، وتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى عام ١٩٩٠، ليفوز إليسكو بالرئاسة وحزبه بالأغلبية البرلمانية. وتم تشكيل لجنة من البرلمانيين والفقهاء الدستوريين الذين كتبوا مسودة الدستور وتمت إجازتها من البرلمان الذى انعقد باعتباره جمعية تأسيسية للدستور. وتم طرح الدستور فى استفتاء شعبي فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ لتتم الموافقة عليه بنسبة ٧٧,٣%، كما عدل الدستور أكثر من مرة لكى يلائم المعايير المطلوبة لانضمام رومانيا للاتحاد الأوروبى(٧٣).

٣- عملية إجراء الانتخابات

يسود فهم خاطئ بأن الديمقراطية هى إجراء الانتخابات لملء المؤسسات الشاغرة بعد الثورات، وأن عملية التحول الديمقراطى هى إجراء هذه الانتخابات فى أقرب فرصة وعدم إطالة المراحل الانتقالية، حيث يتجاهل هؤلاء طبيعة الأنظمة السياسية الاستبدادية، ولا يدركون المكونات المتعددة للديمقراطية، ولا طبيعة المراحل الانتقالية فى أعقاب الثورات. وبالتالى عملية بناء الديمقراطية ليست مجرد إجراء الانتخابات واختيار حكام جدد، فالانتخابات تأتى فى نهاية مرحلة البناء وليست الخطوة الأولى كما يعتقد البعض، حيث فى مرحلة البناء لا بد من الاهتمام بالحد الأدنى الضرورى بكل ركن من أركان الديمقراطية، كما أن تجارب التحول الديمقراطى تشير إلى أن الانتخابات لا بد أن يسبقها توافق القوى السياسية خلال فترة انتقالية تختلف مدتها من حالة لأخرى حسب القدرة على الوصول إلى توافق وطنى حول مبادئ الدولة الديمقراطية. كما يعتقد هؤلاء أن عملية التحول الديمقراطى تبدأ وتنتهى بإجراء الانتخابات، وعادة ما يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطى البديل بمؤسساته وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. كما لا يتم عادة وضع دساتير جديدة خلال هذه المرحلة التى قد تتطلب مجرد تعديل نص دستورى أو أكثر، أو الاتفاق على إطار

دستورى مؤقت أو انتقالى، وذلك لصعوبة التوافق على كل أقسام الدستور، كما حدث فى بولندا[٧٤].

٤- تفرد الحزب الحاكم بالسلطة

يعتبر من أهم إشكاليات المرحلة الانتقالية فى الثورة تولى حزب واحد إدارة المرحلة الانتقالية حتى لو كان ذلك بناء على صندوق الانتخابات، حيث تشعر فئات واسعة من المواطنين التى شاركت بالثورة أنها لم تأخذ حقها فى المساهمة فى بناء النظام الجديد، الأمر الذى يجعلها تعمل على محاولة إسقاط الذين يحكمون، حيث أن الانفراد بالسلطة يعنى لدى هذه القوى انتهاء المرحلة الانتقالية، وتصبح القوى الحاكمة مطالبة بحل مشاكل النظام الحالى وحل مشاكل النظام السابق. ولمنع هذه المشكلة يجب الاتفاق على قواعد الديمقراطية قبل الدخول فى مفاوضات وضع الدستور والسعى للانفراد بالسلطة، ومن الأفضل العمل من أجل تشكيل حكومات وحدة وطنية تستوعب كل هذه القوى فى المرحلة الانتقالية[٧٥]. وبالرغم من أن عملية التغيير الثورى تمثل فرصة للتغيير الشامل، إلا أنها عملية صعبة ومعقدة، لأنها تشهد فى معظم الحالات طرح قضايا شائكة ورثها الحزب الحاكم من النظام الذى تمت الإطاحة به وارتفاع حجم التوقعات لدى القطاعات المختلفة، وعادة ما تنجح الثورات عندما يتم تغيير نمط ممارسة السلطة، أى عندما تنتقل السلطة من يد فئة صغيرة كانت تعمل لمصالحها الضيقة إلى فئات وطبقات متعددة من الشعب تعمل من أجل فئات أوسع من المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا[٧٦].

٥- السيطرة على مؤسسات الدولة

تشهد الدولة عقب انهيار النظام السياسى حالة من الفراغ السياسى والقانونى إلى أن تستطيع النخبة الجديدة السيطرة على مؤسسات الدولة. وتتمثل الإشكالية فى أن المرحلة التالية لنجاح الثورة تشهد العديد من التناقضات الناتجة عن مرحلة الثورة وخاصة مع استمرار الثورة لمدة طويلة، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد التناقضات والتدهور الاقتصادى والاجتماعى، فضلا عن الانقسامات والصراعات. ويرجع ذلك إلى طبيعة التحالفات وعدم استمرارها وتغيرها بشكل يؤثر على قوى الثورة والمجتمع ككل، الأمر الذى يدفع التحالف الجديد لاختيار شخص يحظى بإجماع وطنى من جانب مختلف القوى المشاركة فى الثورة

ليكون قائدا للنظام الجديد لفترة معينة وغالبا ما يكون هذا الشخص من خارج هذه القوى لأن المرحلة الانتقالية ستشهد كثيرا من الأخطاء والعقبات التى تتحمل نتيجتها النخبة السياسية(٧٧).

ويرى البعض أن النخبة السياسية الثورية المرتبطة بعلاقات والمتشابهة فى المرجعية الفكرية هى أكثر قدرة على تبنى سياسات التعددية والمشاركة، بينما تميل النخب المعزولة فى حال نجاحها فى الثورة إلى أن تقيم أنظمة حكم معزولة لا تسمح بالتعددية والمشاركة الحقيقية(٧٨)، الأمر الذى يفقدها القدرة على السيطرة على مؤسسات الدولة سواء كانت مؤسسات مستمدة من النظام القديم أو المؤسسات التى تم تعديلها لتتوافق مع المبادئ الثورية أو المؤسسات المستحدثة.

وغالبا ما تتوافق المراحل الانتقالية بعد نجاح الثورات مع إصلاح مؤسساتى شامل يؤدى إلى التأثير على مصالح بعض القوى، الأمر الذى يجعلهم يدافعون عن مصالحهم وحمايتها. لذلك تواجه المرحلة الانتقالية فى بعض التجارب معضلة أساسية تتمثل فى التخبط والعشوائية فى بناء المؤسسات أو استحداث مؤسسات لا تلبى حاجات المجتمع بقدر ما يكون وراء إنشائها عوامل فردية تتمثل فى رغبة القوى التى تتحكم بالمرحلة الانتقالية من ضمان سلطتها ونفوذها فى هذه المرحلة والمراحل اللاحقة(٧٩).

خامسا: التحول الديمقراطى فى دول الثورات الانتخابية (جورجيا – أوكرانيا)

ظهر مصطلح حديث فى أدبيات التحول الديمقراطى هو الثورات الانتخابية والذى أطلق على بعض الثورات والانتفاضات، والتى سميت أيضا بالثورات المخملية أو الناعمة إشارة إلى سلميتها وعدم استخدامها للعنف واعتمادها على المجتمع المدنى فى مقاومة الاستبداد والإطاحة بالنظم المستبدة(٨٠).

١- مفهوم الثورات الانتخابية وخصائصها

تشير هذه الثورات إلى حصر الديمقراطية ومطالب الثورة فى الانتخابات واختيار الحكام بدلا من الاهتمام بكل عناصر الديمقراطية ومواجهة القضايا الشائكة فى المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى التسرع فى إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية لا

تحظى بقدر كاف من التوافق والمشاركة، فتكون النتيجة هى قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسى والمساهمة فى إجهاض الثورات والمطالب الديمقراطية، وفى هذا السياق تستطيع النخب القديمة التى كانت تعمل فى ظل النظام التسلطى العودة من جديد للسلطة أو على الأقل التأثير عليها(٨١).

وبالتالي تشير الثورات الانتخابية إلى تلك الثورات التى تمحورت حول العملية الانتخابية ذاتها، حيث قامت هذه الثورات عقب إجراء انتخابات قامت النظم شبه الاستبدادية بتزويرها، وبالتالى شكل التلاعب والتزوير فى خطوات العملية الانتخابية دافعا لبعض الشعوب للقيام بالثورة لتغيير تلك الأنظمة. وتعتبر ثورات أوروبا الشرقية فى الموجة الرابعة وخاصة الثورة الجورجية والثورة الأوكرانية من الثورات الانتخابية التى ارتبطت بالعملية الانتخابية وفعاليتها(٨٢).

وتتسم الثورات الانتخابية فى ضوء خبرة ثورات أوروبا الشرقية بالابتعاد عن العنف وانحيازها إلى الخيار السلمى المتمثل فى التظاهر والإضراب مبتعدة بذلك عن المواجهة مع النظام، مستغلة مساحة الحرية التى يتيحها النظام السياسى الهجين من خلال المؤسسات الديمقراطية الشكلية، وبالتالى لا تقضى الثورة على كل ما يتعلق بالنظام القديم بقدر ما تحدث ضمن شكله الخارجى والعمل من خلال بعض مؤسساته(٨٣). ففى تشيكوسلوفاكيا استطاعت المعارضة أن تجبر الحزب الحاكم على التخلى عن امتيازاته الخاصة وهو ما أدى إلى تحول ديمقراطى سلمى حيث انتقلت من الحزب السياسى الواحد إلى الديمقراطية التعددية(٨٤). كما أن هذه الثورات حدثت من الجماهير رفضا لتزييف إرادتها والتلاعب بمستقبلها، حيث عانت هذه الجماهير من الحكم الاستبدادى والفساد ولم تعرف نظما ديمقراطية، فضلا عن أن الدور الدولى كان متواجدا بقوة فى تحريك ورسم مسار تلك الثورات مستغلا تردى الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وخاصة الدور الأمريكى والأوروبى والروسى(٨٥).

ويرجع نجاح هذه الثورات فى الإطاحة بالنظم شبه الاستبدادية إلى عوامل عديدة منها الدور الذى لعبته المعارضة وتماسكها من أجل تحقيق أهداف الثورة، وتأثير الثورات فى الدول المجاورة ونجاحها فى بدء إجراءات التحول الديمقراطى، فضلا عن العوامل الدولية والإقليمية المتمثلة فى حجم الارتباط بالغرب(٨٦).

وتتمثل المشكلة فى عدم قدرة النخب المعارضة فى بعض الثورات للوصول للسلطة، وحتى لو وصلت نخب من المعارضة إلى السلطة فإنها لن تستطيع مواجهة المشكلات الأساسية للمجتمع لعدة أسباب منها انشغالها بالتنافس مع الآخرين وبنتائج العملية الانتخابية، ومواجهتها بمعارضة شرسة من الأحزاب المنافسة، ومن القوى القديمة الرافضة للديمقراطية سواء من الداخل أو الخارج، وضعف حكم القانون ومؤسسات الرقابة والمحاسبة والبرلمان وغيرها. وبالتالى كان التركيز على إجراء الانتخابات لحلول حكام جدد محل الحكام القدامى دون اهتمام قوى بتقوية حكم القانون ودولة المؤسسات ولا تقوية القضاء والأحزاب والمجتمع المدنى، فكانت النتيجة أن عادت النخب القديمة بأشكال جديدة وظلت الممارسات التسلطية القديمة، ولم تنتقل هذه الدول إلى مصاف الدول الديمقراطية. ولا شك أن العامل الخارجى وعامل دول الجوار لعبا دورا سلبيا فى هذه الحالات. وهذا خلافا لدول أوروبا الشرقية فى الموجة الثالثة للديمقراطية والتى_قامت بتحركات شعبية أدت إلى تغييرات فى بنية السلطة وظهور ديمقراطيات تمثيلية حقيقية لعدة اعتبارات أهمها التركيز على بناء النظام الديمقراطى والالتزام بحكم القانون واستقلال القضاء والتعددية السياسية وفصل السلطات وتقوية الأحزاب والمجتمع المدنى، بجانب عوامل أخرى أهمها وجود ممارسة ديمقراطية قديمة، ووجود دعم خارجى قوى من الغرب، ودور ايجابى لعامل دول الجوار(٨٧).

٢- التحول الديمقراطى فى جورجيا وأوكرانيا

شهدت كل من جورجيا وأوكرانيا نظام سياسى هجين يمكن وصفه بالتسلطية التنافسية "**Competitive Authoritarian**" والذى اتسم بوجود مساحة محدودة من

الحرية للمعارضة ووسائل الإعلام والمجتمع المدنى وذلك فى إطار تركيز السلطات فى يد رئيس الدولة، وهو ما سمح بالتنافس السياسى المحدود الذى شهدته الانتخابات البرلمانية.

أ- طبيعة النظام السياسى

شهدت هذه الدول أنظمة تسلطية تنافسية أو أنظمة مهجنة سياسيا جمعت بين بعض سمات الديمقراطية وسمات التسلطية، حيث أسست النخبة الحاكمة شرعيتها على الانتخابات من خلال السماح بمساحة من التنافس السياسى ودرجة ما من الشفافية فى العملية الانتخابية ، الأمر الذى دفع المعارضة لاستغلال هذه المساحة من الحرية للتحول إلى منافس قوى للنخب الحاكمة التسلطية(٨٨)، وقد تعمل هذه القوى المعارضة فى العلن وبصورة ايجابية من أجل دعم مرشح أو نخبة سياسية معارضة مثلما حدث فى سلوفاكيا، وبالتالى قد تعمل بشكل سلبى بهدف تعبئة الجماهير فى اتجاه رفض بقاء النظام القائم مثلما حدث فى صربيا وقد تجمع قوى المعارضة بين السلبية والايجابية كما حدث فى أوكرانيا(٨٩).

وبالتالي هي أنظمة مهجنة سياسيا تتسم بوجود دساتير ديمقراطية وتعددية حزبية وإعلام خاص وقضاء مستقل وقوات أمن يستند عليها النظام وتحالفات لدعم الاستبداد وكل ذلك فى ضوء هامش ديمقراطى متاح لحركات التغيير السياسى من خلال بناء التحالفات على الرغم من التلاعب بالانتخابات، كما أن أهم ما يميز هذه النظم ضرورة التحالف من أجل الديمقراطية بين قوى المعارضة لمواجهة قوى الاستبداد وفرض الديمقراطية، فقد شهدت النخب السياسية والحزبية فى دول أوروبا الشرقية عقودا من التشرذم وغياب إمكانية العمل المشترك من أجل الديمقراطية الأمر الذى ساعد النخب الاستبدادية على الاستمرار والتلاعب بإرادة الشعوب، كما لم يكن ممكنا تحقيق تحول ديمقراطى دون تحالف المعارضة تحت قيادة واحدة لمواجهة النظام القائم من خلال الاحتكام إلى آلية الانتخابات(٩٠).

ب- أسباب الثورة

يرجع اندلاع الثورة فى جورجيا والتى أطلق عليها ثورة الورود "**Rose Revolution**" إلى ما شهدته الانتخابات البرلمانية من مظاهر فساد وتلاعب وتزوير مثل تأخر عملية الاقتراع وتعدد التصويت وضم قــوائم الناخبين أسماء بعض الموتى فى الــوقت الذى لم تتضمن أيضا هذه القوائم بعض من لهم حق الانتخاب الذين على قيد الحياة. الأمر الذى دفع أحزاب المعارضة وحركات الاحتجاج الشعبى إلى تنظيم مظاهرات حمل خلالها المتظاهرون الورود فى أيديهم للتعبير عن عدم رضائهم عن الحكومة والمطالبة باستقالة الرئيس الذى استقال فى خطوة لاحقة وتم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة(٩١). وجاءت الثورة البرتقالية فى أوكرانيا " **'Orange Revolution** لنفس السبب الذى أدى إلى الثورة فى جورجيا وهو عمليات التزوير التى شهدتها الانتخابات الرئاسية والتى وقعت ضد مرشح المعارضة فيكتور يوتشينكو، حيث قامت المعارضة بتنظيم مظاهرات سياسية شعبية ضد نتائج الانتخابات، الأمر الذى أجبر المحكمة العليا على إلغاء النتيجة وتحديد موعد للإعادة فى ديسمبر ٢٠٠٤ والذى فازت فيها المعارضة بقيادة يوتشينكو والذى مثل بداية التوجه إلى التحول الديمقراطى فى أوكرانيا(٩٢).

وفى الحقيقة يوجد عوامل أخرى ساهمت فى حدوث الثورتين، فلا يكفى تزوير الانتخابات لقيام الثورات وإنما لابد أن يرتبط ذلك بأوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة تفقد النظام السياسى شرعيته، فضلا عن التدخل الدولى سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبى للقضاء على بقايا الاشتراكية بتحولها إلى نظم ديمقراطية ذات ولاء للغرب.

ت- عوامل نجاح وتعثر ثورتي جورجيا وأوكرانيا

ترجع عوامل نجاح الثورة البرتقالية فى أوكرانيا والتى لا تختلف كثيرا عن الثورة فى جورجيا إلى وجود نظام تسلطى قائم على التنافس أعطى مساحة من العمل لقوى المعارضة والمجتمع المدنى وبعض وسائل الإعلام المستقلة، ووجود قيادة كاريزمية متمثلة فى شخص المعارضة يوتشينكو ورصيده من النزاهة السياسية وتوحيد صفوف

المعارضة وزيادة الوعى السياسى للناخبين، فضلا عن تقويض شرعية النظام السياسى وحدوث انقسام فى صفوف القوات الأمنية التى يتركز عليها النظام، ونشوء هيئات ومؤسسات مستقلة لمراقبة الانتخابات تملك وسائل وتقنيات تعينها على كشف التلاعب بالعملية الانتخابية، والمساندة الدولية وخاصة المساندة الغربية التى أعطت قوة دفع للثورة البرتقالية فى أوكرانيا ولثورة الورود فى جورجيا(٩٣).

ورغم نجاح الثورة فى التجربتين بالإطاحة بالنظم السياسية إلا أن حكومات الثورة عجزت عن تحقيق أهداف الثورة، ومن مؤشرات عجز حكومة الثورة البرتقالية فشلها فى مواجهة الفساد وانهيار ثقة الشعب فى حكومته بسبب ضعف شخصية الرئيس والفشل الاقتصادى لرئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو، فضلا عن انصراف الإتحاد الأوروبى وحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية عن الاستمرار فى دعم الثورة(٩٤)، وهذا ما تؤكده أحدى الدراسات التى تشير إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية فى دعم الديمقراطية فى الخارج ولم يعد يمثل أولوية فى السياسة الخارجية الأمريكية الأمر الذى لعب دورا فى الركود والتراجع الديمقراطى(٩٥). فضلا عن قيام الناخبين الأوكرانيين بالإطاحة بزعيم الثورة يوتشينكو ومن بعده شريكته يوليا تيموشينكو فى انتخابات عام ٢٠١٠(٩٦).

ج- نتائج الثورة والتحول الديمقراطى

على الرغم من إجراء انتخابات رئاسية أتسمت بالحرية والنزاهة وأتت برئيس جديد للبلاد إلا أنه لم يتبعها ترسيخ للديمقراطية فى كل من جورجيا وأوكرانيا، ففى جورجيا أدت الإصلاحات الدستورية إلى زيادة سلطات وصلاحيات الرئيس وتحكمه فى السلطة التنفيذية، كما أستمر الرئيس فى رئاسة حزب الحركة القومية المتحدة والذى له أغلبية مقاعد البرلمان وبالتالى صعوبة وجود معارضة فى البرلمان وصعوبة التمييز بين كيان الحزب الحاكم والبرلمان(٩٧)، فضلا عن ضعف الأحزاب السياسية حيث عجزت عن تقديم رؤى بديلة للنظام(٩٨). وبالتالى تغير النظام فى جورجيا من نظام تسلطى تنافسى قائم على تزوير الانتخابات إلى نظام تسلطى تنافسى يسمح بانتخابات نزيهة وتداول السلطة فقط، ولذلك ظلت جورجيا تعانى من نظام سياسى يطغى فيه الرئيس على البرلمان

ويـــفرض قيودا على وسائل الإعلام والقضاء وغياب سيادة القانون وفرض قيود على حركة المعارضة وفرض حالة الطوارئ واستخدام العنف ضد المتظاهرين فى عام ٢٠٠٧[٩٩].

وبالتالي فشلت جورجيا فى التصدى لمشكلة الفساد، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وزيادة الفقر الذى تعانى منه البلاد وعدم قدرة النظام على حل المشكلات السياسية، فضلا عن تزوير الانتخابات والتلاعب بإرادة الناخبين[١٠٠].

وفى المقابل أدت التعديلات الدستورية التى أجريت عقب الثورة البرتقالية فى أوكرانيا إلى وجود مشكلات متعددة خاصة بطبيعة العلاقات بين السلطات وبعضها البعض، وبالتالى لم تحقق هذه التعديلات الهدف منها والمتمثل فى ضمان مساءلة الرئيس وإعادة التوازن بين سلطات ومؤسسات الدولة، الأمر الذى يقود إلى صراعات سياسية بسبب التداخل بين السلطات. ويرجع ذلك إلى كون أن هذه التعديلات جزء من المفاوضات السياسية التى أدت إلى إعادة الجولة الثانية لانتخابات ٢٠٠٤، حيث أجبر النظام القديم على تقديم تنازلات دستورية رئيسية أضعفت السلطة التنفيذية وأعطت فرصة لدعم حزب السلطة داخل البرلمان، وهو الأمر الذى ازداد نتيجة ضعف شرعية تحالف الثورة البرتقالية. وترتب على هذا التعديل الدستورى المعيب صراع مستمر بين الرئيس ورئيس الوزراء بطريقة دفعت إلى الجمود السياسى وضعف التشريعات الإصلاحية ، فضلا عن صعوبة تنفيذ الإصلاحات الإدارية المطلوبة وذلك نتيجة عدم التوافق بين تلك الأطراف على الإصلاحات المنشودة وطبيعتها. ومن مؤشرات ذلك حل البرلمان مرتين خلال خمس سنوات فضلا عن استقالة عدد من وزراء الحكومة وتغيير رئيس الوزراء[١٠١].

ولذلك يرى البعض أن النظام السياسى فى أوكرانيا يتصف بالتـــعددية غير الفعالة "**Feckless pluralism**" فعلى الرغم من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وانتقال سلمى للسلطة والإصلاح الدستورى الذى دعم سلطة البرلمان وإضعاف سلطة الرئيس، تغيب سيادة القانون ويتسم النظام الحزبى بالضعف، فضلا عن شكلية الديمقراطية وسعى النخب السياسية إلى الاستمرار فى السلطة. كما شهدت أوكرانيا توتر العلاقة بين يوتشينكو

وحليفته يوليا تيموشينكو فى الثورة أثناء توليها رئاسة الوزارة، وهو ما عكس أزمة سياسية نتيجة فشل الفاعلين السياسيين فى التفاوض حول توزيع السلطة وتداولها بعد الثورة(١٠٢).

ويعد من مؤشرات عدم فعالية النظام السياسى ما شهدته أوكرانيا فى عام ٢٠١٣ من اشتعال الاحتجاجات والمظاهرات والتى بلغت ذروتها فى فبراير ٢٠١٤ بسبب تمسك الرئيس يانوكوفيتش بتحالفه مع روسيا ورفضه التقارب مع الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى يؤكد حقيقة فشل أهداف الثورة البرتقالية التى اندلعت فى عام ٢٠٠٤، حيث ترى المعارضة أن نظام يانوكوفيتش قضى على حلم أوكرانيا الأوروبى وطالبت بإقالة الحكومة وإخلاء سبيل المعتقلين السياسيين وإجراء تعديلات دستورية وإعادة مساعى الشراكة مع أوروبا. فى حين يرى أنصار النظام الحاكم أن المعارضة أضعف من أن تمسك بزمام السلطة وأن سلوكها يعود إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وما يجمع عليه جميع الأطراف أن الأزمة الأوكرانية باتت ساحة صراع حقيقى شبه معلن بين روسيا والغرب(١٠٣).

وبناء على ذلك يمكن القول أن تجربة جورجيا وأوكرانيا تعكس فكرة مؤداها أن الثورات الانتخابية تميل إلى تحقيق الديمقراطية الانتخابية، وكأن الثورة التى جاءت نتيجة تزوير الانتخابات كان هدفها إصلاح الانتخابات دون التركيز على المشكلات المؤسسية التى يعانى منها نظام الحكم.

يتضح من عرض التجربتين أن تزوير الانتخابات لعب دورا مهما فى قيام الثورة إلا أن مسار التحرك فى الدولتين يؤكد على حقيقة أن الانتخابات لا تفرز بشكل تلقائى نظـــما ديمقراطية، حيث ركزت الثورات الانتخابية على قضايا التزوير فى الانتخابات والحقوق السياسية والحريات المدنية من أجل تشكيل ائتلاف لمواجهة النظام ولكنها لم تقدم حلول لقضايا الفساد وضعف الأحزاب وغياب الشفافية. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض دول أوروبا الشرقية التى استطاعت التخلص من الأنظمة التسلطية بدون ثورة، ففى حالتى سلوفاكيا عام ١٩٩٨، وكرواتيا عام ٢٠٠٥ أدت الانتخابات إلى تغيرات جوهرية حيث استطاعت الدولتين التخلص من أنظمة تسلطية واضحة دون أن تلجأ إلى المسار الثورى

نظرا لأن التحول جرى فى كليتهما من خلال انتخابات حرة ونزيهة قبل المتنافسون بنتائجها ولذلك أطلق على هذا النمط من التحول" الانتخابات التحولية "**Transformative Elections**"، وخلافا لهذا النمط جاءت عملية التحول إلى الديمقراطية فى صربيا عام ٢٠٠٠ وجورجيا عام ٢٠٠٣ وأوكرانيا عام ٢٠٠٤ بناء على ثورات انتخابية(١٠٤).

خاتمة

شهدت دول الموجة الرابعة للديمقراطية قيام ثورات أطلق عليها الثورات الانتخابية أو المخملية لارتباطها بالعملية الانتخابية ونتائجها من ناحية ولطبيعة هذه الثورات التى اتسمت بالسلمية من ناحية أخرى. وقد توافرت مجموعة من العوامل ساعدت هذه الدول فى القيام بثوراتها ونجاحها ومن هذه العوامل طبيعة النظام السياسى الهجين وأدائه السياسى والاقتصادى والاجتماعى، والعوامل الخارجية التى تتمثل فى تدخل الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى لتحقيق مصالحهم فى تلك المنطقة، وبالتالى لعبت العوامل الخارجية تأثيرا مهما فى قيام هذه الثورات وما ترتب عليها من نتائج.

وعلى الرغم من نجاح هذه الثورات فى الإطاحة بالنظم السياسية التى قامت بتزوير الانتخابات وفشلت على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، ووصول المعارضة والقوى الثورية إلى السلطة، تعثرت عملية التحول الديمقراطى فى دول الثورات الانتخابية، ففى جورجيا وبعد مرور أكثر من عشرة سنوات وبعد تولى قيادات ممثلة للثورة لم تستطع تحقيق الديمقراطية وترسيخها، حيث يوصف ساكاشفيلى بالديكتاتور لما قام به من ممارسات. وفى أوكرانيا هذا الشعب الذى ثار ضد تزوير الانتخابات لصالح يانوكوفيتش مرشح النظام، هو ذلك الشعب نفسه الذى صوت عام ٢٠١٠ لصالح يانوكوفيتش ضد يوتشينكو مرشح الثورة. وهو أيضا الشعب الذى قرر منذ عام ٢٠١٣ الإطاحة من خلال الموجة الثورية الثانية بيانوكوفيتش نظرا للأوضاع التى وصلت إليها أوكرانيا.

وفى الحقيقة لا ترتبط عملية التحول الديمقراطى بطبيعة آلية التغيير، فهناك دول استطاعت أن تحقق الديمقراطية من خلال التغيير الثورى مثل بولندا ورومانيا وصربيا، وهناك دول استطاعت أن تحقق الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة فازت فيها المعارضة وقبل النظام الحاكم بنتائج الانتخابات بدون تحرك ثوري مثل سلوفاكيا وكرواتيا. كما أن هناك دول لم تحقق الديمقراطية من خلال التغير الثورى مثل أوكرانيا وجورجيا، رغم وصول القوى الثورية إلى السلطة من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ولكن من خلال مشاهدة التجارب الثورية فى دول الموجة الرابعة للديمقراطية، يمكن القول بعدم نجاح هذه الثورات فى تحقيق الديمقراطية، حيث أهملت أركان الديمقراطية المختلفة بتركيزها على ركن واحد وهو العملية الانتخابية التى استقرت الأدبيات على عدم قدرتها على تحقيق الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور إشكاليات متعددة فى عملية التحول الديمقراطى فى دول الثورات الانتخابية. وبناء على ذلك يطرح البعض لافتراض أن الثورات لا تؤدى إلى الديمقراطية فى العديد من التجارب وأن أفضل الطرق للتحول الديمقراطى هى تلك العملية الانتقالية التى تمر عبر تفاهم بين النظام السلطوى القديم والقوى المطالبة بالديمقراطية فى إطار من السلمية والتدرج ، ولهذا تعد التجربة البرازيلية من التجارب الناجحة التى أوجدت نظاما ديمقراطيا جديدا أكثر تصالحا مع الماضى ومستفيدا من ايجابياته إن وجدت(١٠٥).

فى الحقيقة تختلف الثورات فى أسبابها ونتائجها لتعدد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى إلى قيامها ويكون هدفها تغيير هذه الأوضاع، فلا يوجد ثورتين متشابهتين، ولذلك يصعب تعميم افتراضات بشأن طبيعة العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطى، وأن أمكن القول بفشل الثورات الانتخابية فى تحقيق الديمقراطية وترسيخها.

مراجع الدراسة

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael Macfaul," The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Non-Cooperative Transitions in the Post-Communist World," **World Politics** (Vol.54,No.2, January 2002),pp.212-244.

Larry Diamond, **The Spirit of Democracy: The Struggle To Build Free Societies Throughout The World** (New York, Holt Paperback, 2009).
http://www.amazon.com/The-Spirit-Democracy-Societies-hroughout/dp/0805089136#reader_0805089136

Michael McFaul, "Transitions from Post communism", **Journal of Democracy**, (vol. 16, no. July 2005) p. 4.

(2) **journal of democracy**, (Vol.26, Steven Levitsky, Lucan Way, "The Myth of Democratic Recession" No1, January 2015) pp.45-58.
http://www.journalofdemocracy.org/article/myth-democratic-recession

(3)Larry Diamond, "Facing Up to the Democratic Recession**", journal of democracy** (Vol.26, No1, January 2015) pp.141-155.
http://www.journalofdemocracy.org/article/facing-democratic- recession

(4) د. حبيب حداد، حوار المفاهيم حول موضوعات الثورة والإنقلاب والإنتفاضة،
http://all4syria.info/Archive/197428

(5) من هذه الدراسات ما يلي:

- باكينام رشاد الشرقاوي، "الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية"، **رسالة ماجستير**(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣).
- وفاء على داوود، "التأصيل النظرى لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، **مجلة الديمقراطية** (القاهرة: الأهرام، العدد ٤٩، يناير ٢٠١٣)
- **http://democracy.ahram.org.eg/News/42**
- إيمان احمد رجب، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: الأهرام،العدد١٨٤، إبريل٢٠١١)

(6) من هذه الدراسات ما يلي:

- د.عبدالفتاح ماضي، "الثورات والديمقراطية"، **مجلة الديمقراطية** (القاهرة: الأهرام، عدد٥٥، يوليو ٢٠١٤).

- Lincoln A. Mitchell, "Democracy in Georgia since the rose revolution", **Orbis**, Fall 2006
http://www.researchgate.net/publication/222434314_Democracy_in_Georgia_Since_the_Rose_Revolution

Katya Kalndadze and Mitchell A. Orenstein , "Electoral protests and Democratization Beyond the color revolution" , **comparative political studies**, (Vol.42, No. 11, November 2009)

http://cps.sagepub.com/content/42/11/1403.short

(7) ومن هذه الدراسات ما يلي:

Marie Spirova, " Corruption and Democracy: The color Revolutions in Georgia and Ukraine" , **Taiwan Journal of Democracy** (Vol.4, No:2, December 2008).

- عاطف السعداوى، الثورات الملونة فى أسيا الوسطى، فشل النموذج الأمريكى فى التغيير، **أمتى فى العالم** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٣).
- نادين عبد الله، "توصيات للحالة المصرية: تجارب النماذج وتجارب التعثر فى دول اوروبا الشرقية نموذجا بولندا وأوكرانيا"، منتدى البدائل العربى للدراسات ، **أوراق البدائل**، ٢٠١١.

Taras kuzio, " Ukraine's Orange Revolution: the oppositions Road to Success" **Journal of Democracy** (Vol.16, No.2, April 2005).

(8) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د.كمال المنوفى، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

– د. عبدالغفار رشاد، **مناهج البحث فى علم السياسة**، الجزء الثانى (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، ٢٠٠٤).

(9) وفاء على داوود ، **مرجع سابق**.

(10) لمزيد من التعريفات حول مفهوم الثورة، انظر:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥) ص ١٤٠.

www.britannica.com/EBchecked/topic/500584/revolution

(11) Crane Brinton, **The Anatomy Revolution** (Cambridge, 1956) pp.4-25.

http://www.amazon.com/The-Anatomy-Revolution-Crane-brinton/dp/0394700449#reader_0394700449

(12) باكينام رشاد الشرقاوى، **مرجع سابق**، ص ص١-٢.

(13) إيمان احمد رجب، مرجع سابق، ص١٠.

(14) Baredine Arfi, "State Collapse in New Theoretical Framework :The Case of Yugoslavia", **International Journal of Sociology** (Vol.28, No.3, Fall 1998) pp16-17.

(15) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الثورة، انظر:

- مؤسسة الفكر العربى، قراءة فى الثورة البولندية، قراءة – فى – الثورة– البولندية/
- **http://blog.fikrconferences.org**

- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسى** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٧) ص ١٠٠.
- مركز سورية للبحوث والدراسات، التأصيل النظرى للانتقال من واقع الثورة إلى بناء الدولة، **التأصيل– النظرى– للانتقال – من – واقع – الثورة – إلى – بناء – الدولة**

http://www.syriasc.net/202/

(16) شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسى : قضايا العنف السياسى والثورة** (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣) ص٥٠.

(17) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الثورة فى الفكر اليسارى، انظر:

- عبد الوهاب الكيالى، **الموسوعة السياسية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ١٩٧٩) ص٨٧٠.
- اسماعيل سعد، **مبادىء علم السياسة ، دراسة فى العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية** (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٤) ص ٢٥١.

(18) لمزيد من التفاصيل حول نظرية الدومينو، انظر:

Peter T. Lesson and Andrea M.Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical - Investigation", **American Journal of Political Science** (Vol.53, No.3, Jul. 2009).

(19) زولتان بارانى، "بين الدعم والحياد أربعة عوامل تحدد استجابة المؤسسة العسكرية للثورات"، المركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية،

http://www.rcssmideast.org/Article/2747/%D8%A3%D8%A7%D8%AA#.VRq9ZZiGjhk

(20) د.حسين بهاز، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطى فى أوروبا الشرقية، دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأوكرانيا"، **دفاتر السياسة والقانون** (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح، إبريل ٢٠١١) ص١٥٤.

(21) عاطف السعداوى، **مرجع سابق**، ص٧.

(22) د. بشير موسى نافع، أوكرانيا الأوروبية وأوكرانيا العربية ،

http://www.almoslim.net/node/203353

(23) زولتان بارانى، **مرجع سابق**.

(24) حسين بهاز، **مرجع سابق**.

(25) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص ٨٧٣.
- شنين محمد المهدى (وآخرون)، سسيولوجيا الثورة،

http://bohothe.blogspost.com/2011/04/blog-post.html.

(26) إيمان احمد رجب، **مرجع سابق**، ص١٥

(27) عبدالله الفقيه، أسباب الثورات فى تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن،

http://www.al-tagheer.com/arts7336.html

(28) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عاطف السعداوى، **مرجع سابق**، ص١٨-٢٠.
- احمد دياب، " بيلا روسيا : تعثر الثورات الملونة" ، **مجلة الديمقراطية** (القاهرة: الأهرام، أبريل ٢٠٠٦).
web16.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=812624&eid=35

(29) مؤسسة الفكر العربى، **مرجع سابق**.

(30) خليل حسين، التحول من التدخل الإنساني إلى الديمقراطى،
8/blog-post.htmlhttp://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/0

(31) بهاء الدين محمد، "الثورة والديمقراطية"، **الحوار المتمدن** ، العدد ٣٤٠٦ فى ٢٠١١/٦/٢٤.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264635

(32) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الثورة المصرية، انظر:
- أية يوسف عبدالسلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربى"، المركز الديمقراطى العربى،
http://democraticac.de/?p=1393
- د. وحيد عبدالمجيد، "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش فى مصر"، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: الأهرام، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١) ص٢٠.

(33) Steven Levitsky, Lucan Way, **Op.cit.**, pp.45-58.

(34) بول سالم، الربيع العربى وتجارب التحول الديمقراطى فى العالم، الحياة، ٢٠١١/١٠/٦.
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45681

(35) Gary A. Stradiotto, "The Democratic Revolution", **Dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in political science**, university of California, 2009 , PP.11-12, pp.60-69.

(36) Larry Diamond, "Facing Up ….., **Op.cit.**, pp.141-155.

(37) عمرو الشوبكى، "الثورة والإصلاح"، **المصري اليوم**، ٢٠١١/٧/٢١.

(38) عبد الوهاب الكيالى، **مرجع سابق**، ص ص٨٧٠-٨٧٢.

(39) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق**.

(40) أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، "دروس وعبر من مراحل انتقالية حول العالم"، مركز دراسات الوطن
http://www.elwatannews.com/news/details/19532

(41) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق**.

(42) جميل مطر، الثورتان فى مصر وأوكرانيا ضحيتان للصراع الدولى،٢٠١٤/٣/٣.
http://www.albayat.com/opinion/writers/852272%D8

(43) أيمن خيرى، ثورة الورود .. هل بدأت تتآكل فى جورجيا، ٢٠٠٥.
http://www.alriyadh.com/111625

(44) السيد ولد أباه، من الثورة إلى الديمقراطية، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١١/٤/١٧.
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/fQK2V70-dDo

(45) شفيق ناظم الغبرا، مراحل الثورات: مصر نموذجاً

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5316

(46) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق.**

(47) نادين عبد الله، **مرجع سابق.**

(48) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق.**

(49) **المرجع السابق.**

(50) سلطان العامر، عن الديمقراطية الملونة، الحياة،

http://alhayat.com/Opinion/Sultan-ElAmer/1513803/%D8%B9%D9%8

(51) نادين عبد الله، **مرجع سابق،** ص٨ .

(52) Larry Diamond, " Elections Without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes",, **journal of democracy** (Vol.13, No.2, April 2002) pp.21-35.

(53) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق.**

(54) Zoltan Barany, Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military, **journal of democracy** (Vol.22, No.4, 2011) pp.24-35.

http://www.journalofdemocracy.org/article/comparing-arab-revolts-role-military

(55)Zoltan Barany, Armies and Revolutions, **journal of democracy** Vol.24, No.2, 2013) pp. 62-76.

http://www.journalofdemocracy.org/article/armies-and-revolutions

(56) أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، **مرجع سابق.**

(57) بهاء الدين محمد، **مرجع سابق.**

(58) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- حسين بهاز، **مرجع سابق،** ص١٥٤.
- طارق عليان، أوكرانيا : صعوبات تواجه التحول الديمقراطى بالبلاد،

http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=63099&SectionId=39

(59) لمزيد من التفاصيل حول المراحل المختلفة للثورة، انظر:

- شعبان الطاهر، **مرجع سابق،** ص٧٨.
- مؤسسة الفكر العربى ، **مرجع سابق.**
- عدنان الاسمر، مراحل تطور الثورة،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270239

(60) لمزيد من التفاصيل حول المراحل المختلفة للثورة، انظر:

- شعبان الطاهر، **مرجع سابق،** ص٧٨.
- عدنان الاسمر، **مرجع سابق.**
- Crane Brinton, **Op.cit.**.

(61) مؤسسة الفكر العربى، **مرجع سابق.**

(62) مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

(63) عزمى بشارة، حوار فى برنامج فى العمق،

http://www.aljazeera.net/programs/in depth/2013/4/12/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%

(64) د.عبدالفتاح ماضى، **مرجع سابق.**

(65) مؤسسة الفكر العربى، مرجع سابق.

66 أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، **مرجع سابق.**

(67) أمل مختار، الانتقال الديمقراطى وخبرة الموجة الديمقراطية اللاتينية، الأهرام اليومى

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1346558&eid=6744

(68) مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

(69) طارق عليان، **مرجع سابق.**

(70) أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، **مرجع سابق.**

(71) سامح فوزى، الموجة الرابعة..... الديمقراطية تواجه الديكتاتورية

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/world-affairs/85543

(72) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، **مرجع سابق.**
- مؤسسة الفكر العربى، **مرجع سابق.**

(73) أحمد أبو بكر – محمد الحسين عبد المنعم، **مرجع سابق.**

(74) د.عبد الفتاح ماضى، كيف تجهض الانتخابات الثورات والديمقراطية،

http://www.abdelfattahmady.net/opinion-articles/aljzeera/463-2014-06-28-08-01-13.html

(75) عزمى بشارة، **مرجع سابق.**

(76) د.عبدالفتاح ماضى، الثورات والديمقراطية، **مرجع سابق.**

(77) مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

(78) متروك الفالح ، نظريات العنف والثورة ، **سلسلة بحوث سياسية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص ٢٥.

(79) مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

(80) حسين بهاز، **مرجع سابق**، ص١٦٤.

(81) د.عبدالفتاح ماضى، الثورات والديمقراطية، **مرجع سابق.**

(82)Marie Spirova, **Op.cit.,** P77.

(83) سلطان العامر، **مرجع سابق.**

(84)Taras Kuzio, **Op.cit**., p.12.

(85) عاطف السعداوى، **مرجع سابق**، ص٢.

(86) سلطان العامر، **مرجع سابق.**

(87) د.عبدالفتاح ماضى، الثورات والديمقراطية، **مرجع سابق.**

(88) لمزيد من التفاصيل حول الأنظمة المهجنة، انظر:

- Steven Levitsky and Lucan A. Way, **Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

Larry Diamond, "Elections Without Democracy…., **Op.cit.**, pp.21-35.-

(89) دميترو بوتيخن، الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى فى أوروبا الشرقية: نموذج أوكرانيا، **http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_13html**

(90) سامح فوزى، "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"، **التقرير الختامي لورشة العمل ١٩- ٢٠ مايو ٢٠٠٧، (**القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧**)** ص ص٨-١٣.

(91) Marie Spirova, **Op.cit.** , P77.

(92) **Ibid**, p.78.

(93) المزيد من التفاصيل حول عوامل حدوث ونجاح الثورة البرتقالية: انظر

- Taras kuzio, **Op.cit**., PP.117-130
- حسين بهاز، مرجع سابق، ص ص١٥٤-١٥٥.
- Volerie J. Bruce , Sharon L. Wolchik, International Diffusion and Post Communist Electoral Revolutions**, Communist and Post Communist Studies** (Vol.39, No.3, 2006) p.25.

(94) مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، حول الأزمة الأوكرانية ، **تقدير موقف**، ٢٠١٤ ، ص ص ١-٣، **https://www.omrandirasat.org/node/24#**

(95)Larry Diamond, "Facing Up to the Democratic Recession**" Op.cit..**

(96) مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، **مرجع سابق**، ص ص ١-٣.

(97) Lincoln A. Mitchell**, Op.cit**., p.276.

(98) Alexander Rondeli, "Georgia: Politics After revolution", 2007, **http://www.opendemocracy.net/article/ Georgia_politics_after_revolution.**

(99)Katya Kalndadze and Mitchell A. Orenstein, **Op.cit.** , p. 1414.

(100) عاطف السعداوى، **مرجع سابق**، ص٧.

(101) نادين عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص٥-٦.

(102)Katya Kalndadze and Mitchell A. Orenstein , Op.cit., pp1416-1417.

(103) مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، **مرجع سابق**، ص ص٣-٤.

(104) دميترو بوتيخن ، **مرجع سابق.**

(105) أمل مختار، **مرجع سابق.**